مجلة الآداب واللغات المجلد(08)العدد(02)جوان/جويلية2022،ص.ص09-21

الأصول التداولية في النحو العربي

Deliberative assets in Arabic grammar

سليم قزعوط1*

1 جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–*salimgazaout@gmail.com*

تاريخ الإرسال:2021/05/30 تاريخ القبول:2021/04/21 تاريخ النشر:2022/07/10

الملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تناقش موضوع التداولية باعتبارها اتجاها لسانيا متعدد الأبعاد وثري المجالات، كونها تسعى إلى تحليل النصوص وفق ما يخدم الجانب الاستعمالي للغة ويركز على وظيفية اللغة وذلك بإحداث التفاعل بين عناصر الخطاب –المخاطِب والمخاطَب والخطاب– وفق عناصر سياقية مختلفة تحيط بعملية إنجاز الخطاب وأدائه، كما تسعى الدراسة إلى البحث في الجذور التداولية للنحو العربي، كان ذلك بإمعان النظر في دراسات المتقدمين من النحاة حتى نضع بين أيدينا القواسم المشتركة بين النحو والتداولية، من ذلك اهتمام النحاة بالسياق ودوره في الكشف عن المعاني أضف إلى ذلك اشتراط القصدية في الخطاب حتى تتحقق الغاية منه.

الكلمات المفتاحية: التداولية، النحو، الخطاب، السياق، القصدية.

Abstract :

this study tries to discuss circulation as a linguistic trend Rich of fields, as they to diagnose texts according to what Serve the functional use of language, focusing on the function of the language by making the interaction between the segments of speech: the speech, the address (the audience) according to different segments of context which involve the making of the speech, as well the functionality of the speech. this study tries to research into the roots of grammatical circulation of Arabic grammar which was by focused glans of the studies of advanced sculptors to put our hands commonalities Between grammar and circulation, of which the interest of sculptors on context role in the revealing meaning. Besides, the use poetry in speeches to achieve its goals.

---

*المؤلف المرسل.

***Keywords**: circulation, grammar, speech, context, poetry*

مقدمة:

تعدّ التداولية من المواضيع الشائكة والغامضة التي بلغ الإبهام فيها مبلغه، ولعلّ ذلك راجع لارتباطها بكثير من المفاهيم والمصطلحات اللسانية في العصر الحديث.

أما ما لمّ شتاتها وجمع شملها كونها مجموعة من النظريات اللسانية التي تأسّست باختلاف المنطلقات ومتساوية من حيث اللغة بوصفها نشاطا يمارس ضمن سياق متعدّد الأبعاد أو تلك الشروط والقواعد اللازمة للملاءمة بين أفعال الكلام ومقتضيات المواقف الخاصة أي العلاقة بين النص والسيّاق، وهذا ما يؤسّس العلاقة التي تجمع بين التداولية والدلالة من جهة والتداولية والنحو من جهة أخرى؛ إذ يجمع بين ذلك السيّاق المباشر ممّا يجعل التداولية قاسما مشتركا بين أبنية الاتصال النحوية والتداولية.

لا شكّ أن التداولية تقترب نوعا من المقولة السائدة في أوساط الساحة البلاغية الموسومة بمقتضى الحال وخرجت من رحم المقولة الشهيرة – لكل مقام مقال– ولا يخفى علينا أن النحاة لهم الدور الحاسم في التأسيس للبلاغة العربية لذلك تحسّسوا الملمح التداولي في دراساتهم ومؤلفاتهم قبل أن تتأسّس التداولية وتستوي علما قائما بذاته يقوم بتحليل الظواهر والعلاقات النحوية المتنوعة تحليلا يختلف بمصطلحاته عن مصطلحات علم النحو.

لم يكن النحو العربي– باعتباره مستوى من مستويات اللغة يهتم بالتركيب– مستقلا عن أحوال الاستعمال المختلفة بل قدّم النحاة مسائل مرتبطة بالمتكلم ممّا يظهر أثره على البنية ذاتها ويحدد موقفه في الإعراب، وفي التمييز بين القول والكلام كما تناول النحاة أيضا ما يتعلق بالمخاطب نحو فائدة

الكلام التي يجعلها النحاة موصولة بالسامع وما يحصّله من منفعة وسكوته عن المعنى.

1-الاتجاه التداولي في اللسانيات:

يعود الاتجاه التداولي -باعتباره آخر البحوث المستجدة في اللسانيات الحديثة في الجهود التي قدمها بيرس في القرن التاسع عشر حيث صاغه بـ: *Pragmatisme*، ورتب مفاهيمه وأفكاره وليم جيمس، ومفاد ذلك أن "قيمة الأفكار المجردة تقاس بمدى انطباقها مع الواقع، وصياغتها عمليا ثم سرعان ما صارت هذه السمة مميزة للثقافة الأمريكية الحديثة بشكل عام"[1]، حيث جاءت هذه الأفكار لتقضي على ما يمكن أن نطلق عليه مادية الفعل وواقعه، وتصوّب الاهتمام حول ما يعيد الاعتبار للجانب التواصلي والاستخدام الفعلي الذي يعتبر مرآة عاكسة للبنية التركيبية للغة حيث ركز هذا البحث على إقامة علاقة بين اللغة باعتبارها نظاما اجتماعيا، ومستخدميها الذين يخضعون إلى هذا النظام، ذلك أن الهدف من الدراسة الفعلية للغة لا يمكن بأي حال أن تحصر في مجال معين من مجالاتها كالنحو والمعاني على سبيل التمثيل؛ بل كل العناصر تساهم بشكل ملفت للنظر في عملية الإبلاغ والاتصال، ولعل كل هذا راجع إلى ما أفادته اللسانيات السوسيرية التي تعتبر انبعاثا جديدا وتطورا ملحوظا في ظل المناهج المختلفة؛ ذلك أنها انتقلت من علم اللغة الذي يخلص للنظام اللغوي من سوسير إلى تشومسكي إلى علم لغة يركز على التوجه التواصلي والوظيفي، ولهذا التحول أسباب يمكن أن تدرج في[2]:

- تعدد الحاجات والمصطلحات الاجتماعية مما أدى إلى ضرورة تحديد حد لعلم اللغة في المجتمع.
- ظهور مشكلات جديدة في الممارسة اللغوية تحتاج إلى معالجة جديدة تتجاوز الإخلاص إلى النظام اللغوي نحو التوثيق والترجمة.
- المعالجة الآلية للمادة اللغوية.

- تعليم اللغة الترجمة التوجيه اللغوي والعلاج باللغة.
- تأثير اللغة في الاتصال اليومي.

وفي أصل التأمل في هذه الأسباب التي كانت مدعاة إلى ظهور الاتجاه التداولي يمكن أن نخلص إلى أن "فهم التحول البراغماتي في علم اللغة يعكس حاجات مجتمعية متغيرة، مهمته اجتماعية بوجه عام"[3].

2-مفهوم التداولية:

من الصعوبة أن تجمع آراء اللسانيين والباحثين لتشكل لنا تعريفا شافيا ووافيا للتداولية لأن الفكر التداولي نراه شائكا لسعة مجاله في المنظومة الفكرية الحديثة، ولعل الأسباب التي ساقت التداولية إلى هذا الإبهام وأوحلته فيه؛ ذلك أن مفهومها تتجاذبه مصادر معرفية عديدة، فعدت التداولية "ملتقى لمصادر أفكار وتأملات مختلفة يصعب حصرها"[4]، ولا يكاد يعرف مفهوم التداولية استقرارا، ولعل ذلك راجع لنشأتها والمراحل التي مرت بها، أضف إلى ذلك تداخلها مع علوم أخرى مما جعل مجالها ثريا وواضحا وعسيرا[5]، وذلك يؤكد مانقونو أثناء حديثه عن التداولية لأن هذا التعبير يغطيه العديد من التيارات من علوم مختلفة تتقاسم عددا من الأفكار، واللسانيون ليسوا وحدهم معنيين بالتداولية بل هي من نصيب الكثيرين ممن اشتغلوا بعلم الاجتماع والذين حذقوا في المنطق وتتجاوز اهتمامها بمجموع الأفكار التي تتعلق بالمعنى والتواصل وتطغى على موضوع الخطاب لتصبح نظرة عامة للنشاط الإنساني[6] لتكون بذلك موضوعا يتجاذبه كل من المناطقة والسيميائيين والفلاسفة السوسيولوجيين والسيكولوجيين والبلاغيين وعلماء التواصل واللسانيين؛ ذلك أن اعتبارها موضوعا قابلا للتحليل لا يمكن أن يدرج في أي مستوى من المستويات، ولا تدرس جانبا محددا في اللغة بل تستوعبها جميعا وليس لها وحدات تحليل ولا أنماط تجريدية[7].

3-إشكالية ترجمة المصطلح:

لم يكن الغموض يكتنف مجال التداولية واهتمامها بل تجاوز ذلك إلى إيجاد مصطلح يجمع لها مقولاتها ومجالاتها[8] حيث كثرت التسميات العربية الموازية لمصطلح *pragmatique*، فنجد البراغماتية والبراغماتيك والبراجماتية والبراجماتيك، ونكاد نجد اختلافا بين هذه المصطلحات لأنها لا تعدو كونها نقلا حرفيا للكلمة الأجنبية، وقيل أيضا التداولية والمقامية الوظيفية، السياقية الذرائعية، النفعية، وإن كانت هذه الترجمات تقترب من مفهوم التداولية إلا أنها لا تحمل المعنى الدقيق لأن هذه المصطلحات تختلف فيما بينها في الدرس العربي؛ ذلك أن السياق ليس هو المقام والمقام ليس هو الوظيفة وهكذا دواليك.

ولعل عدم اتفاق الدارسين العرب المحدثين على مصطلح واحد يحمل مفهوم التداولية هو عدم استقرار مفهوم التداولية نفسه وموضوعها في تيار واحد.

4-تعريفات تصب في حقل التفكير التداولي:

تعريف تشارلز موريس: اعتبر تشارلز موريس التداولية جزءا من السيميائية وأحد مكوناتها، تدرس العلاقة بين العلامات وبين مستعمليها أو مفسريها (متكلم، سامع، قارئ، كاتب وتحديدا لما يترتب عن هذه العلامات قام بشرح أبعاد السيميائية الثلاثة:

1- علاقة العلامات بالموضوعات المعبر عنها،[9] وذلك بعد دلالي يهتم بعلم الدلالة.

2- علاقة العلامات بالناطقين بها وبالمتلقي وبالظواهر النفسية والحياتية والاجتماعية المرافقة لاستعمال العلامات وتوظيفها وذلك هو البعد التداولي[10].

3- إن علاقة العلامات فيما بينها هو المجال الذي يميز الاتجاه الذي استأنفه الدارسون ووسعوه إلى ما هو عليه اليوم[11] ومما يلاحظ في هذا

التعريف الاهتمام بالبعد الدلالي والتركيز عليه واعتباره المصدر الأول للدراسة لأنه يرتبط بطبيعة العلامة وما يرصده البعد التداولي؛ ذلك أن العلامات اللغوية في التركيب لها من الأبعاد الدلالية التي تتمظهر وفق السياق والمجال الاستعمالي ما يثري قيمتها ويوسع مجالها باعتبارها الأداة المتداولة بين المخاطِب والمخاطَب.

5-تعريف يرتبط بحقل موضوع التداولية ووظيفتها:

تنطلق هذه التعريفات من مبدأ أن اللسانيات الحديثة ساوت بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام خلافا لموضوعها المحدد في اللغة -تجلى ذلك في المحاضرات التي قدّمها سوسير حيث وجهت اهتمامها للخطاب باعتباره إنتاجا لغويا منظورا إليه في علاقته بظروفه المقامية والوظيفية التواصلية التي يؤديها[12]، وتجمع إلى أن التداولية في عمومها تهتم بجميع شروط الخطاب وتعتمد أسلوبا ما في فهمه وإدراكه بكيفية استخدام اللغة وبيان الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا بالاستعمال[13]، وإن من شروط فهم الخطاب الإحاطة بأسيقة الحال التي يؤدي فيها المتكلمون خطاباتهم، فاهتمامها ينصب أساسا على المتكلم انطلاقا من سياق الملفوظات التي يؤديها إلى جانب تعليل الأفعال الكلامية ووظائف المنطوقات اللغوية وسماتها في عملية الاتصال[14] لذلك نجد من اللسانيين والباحثين من أطلق على التداولية مصطلح لسانيات الاستعمال اللغوي؛ ذلك أن موضوعها توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال الفعلي للغة، ويشمل مصطلح التداولية في هذا الحقل:

- مجموع البحوث المنطقية واللسانية التي قدمت في دراسة استعمال اللغة ومطابقة التعبيرات الرمزية للسياق الوضعي للفعل والعلاقة بين المتخاطبين:
- دراسة استعمال اللغة في الخطاب والآثار التي تثبت ذلك.

- دراسة اللغة بعدّها ظاهرة تواصلية (استعمالية) اجتماعية خطابية حجاجية.

6-التواصل والأداء في الاتجاه التداولي:

إن التداولية تقوم على دراسة استعمال اللغة، فاهتمامها ينحصر في دراسة العلاقة بين المتكلم والسامع بكل ما يعتري هذه العلاقة من ملابسات وشروط مختلفة حيث تدرس كل العلاقات بين المنطوقات اللغوية وعملية الاتصال والتفاعل، ومما يجب أن يشار إليه أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستغني عن علمي اللغة النفسي والاجتماعي كما أنها تعالج قيود صلاحية منطوقات لغوية وأفعال كلامية وقواعدها بالنسبة إلى السياق، ويتلخص ذلك في دراسة العلاقة بين المتلفظ والمخاطب[15]، فموضوعها التواصل البشري الذي يعتمد على دراسة المقام والشروط الأساسية لأداء الحديث.

كما أنها تبحث في مقاصد المتكلم وأغراض كلامه؛ ذلك أن مقصدية المتكلم لا تستسقى من البنية التركيبية فحسب بل تأخذ حظا من الجانب السياقي، فقد يكون المعنى بعيدا عما يصدره المتكلم من أفعال كلامية فعلى السامع إدراك ذلك كأن يقول من سافر سفرا طويلا: إني متعب فمعنى المتكلم: توقف لنستريح قليلا، ونجد ذلك كثيرا في القرآن الكريم على حسب ما أقر به الأصوليون، فقد يرد الأمر بصيغة الخبر كقوله تعالى: " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء"[16]، فهذا أمر من الله سبحانه وتعالى للمطلقات بأن يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء أي بأن تمكث إحداهن بعد طلاق زوجها لها بثلاثة قروء[17]، يظهر ذلك جليا في قوله تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين"[18]، فالخبر في هذه الآية يفهم منه الأمر[19]، وعليه يجب أن نولي أهمية للسامع وما يمكن أن يحققه في ترجمة قصد المتكلم ذلك أن العملية التواصلية والأداء الفعلي للكلام ينتهي إليه، كما أنه عليه أن يدرك ذلك القصد لنجاح العلمية التواصلية وتفعيل الأداء الكلامي؛ ذلك أن التداولية "تشرح

وضعية التواصل وسياقه وتفتح أبواب دراسة ما لم يقل ودراسة المعنى الضمني في الحديث"[20].

7-النحو العربي بين الفكر التراثي والاستعمال اللغوي:

لا يخفى علينا أن النحو العربي باعتباره منهجا دقيقا يشهد على براعة النحاة في استنطاق أصول العربية وكشف أسرارها قد تناول خصائص التركيب اللغوي، كان ذلك باستنباط الأحكام والقواعد من استقراء المدونة العربية الفصيحة، كما أنه تناول مسائل ذات علاقة بعناصر الاتصال والتي تؤصل لما يعرف في الدرس اللغوي الحديث بالتداولية، ولعل هذه الإرهاصات قد مسّت عناصر الرسالة الثلاث (المتكلم والسامع والخطاب ذاته)، فالمتكلم يعزى إليه تلفظ الخطاب؛ ذلك أن الخطاب هو الموضوع المتبادل بين طرف الخطاب، والسامع متلقي الخطاب، والمتدبر في النحو العربي القديم يلتمس أن اهتمامه لم يكن منصبا على دراسة التركيب اللغوي بقدر ما يجنح إلى دراسة أحوال الاستعمال اللغوي المختلفة، فلا شك أنه اهتم بمسائل ارتبطت بالمتكلم باعتباره منتجا للخطاب؛ ذلك أن اللغة موضوع النحو تقوم على مفاهيم الاستعمال والتداول باعتبارها أداة للتواصل والإبلاغ عن المعاني يقول حازم القرطاجني: "لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجهم إلى بعضهم وإزاحة المضار وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها، وجب أن المتكلم يبتغي إفادة المخاطب أو الاستفادة منه"[21]، فالدور الأساسي التي تقدمه اللغة أن تحمل فائدة إلى سامع أو تستفيد منه، فليست بنى وتراكيب مستقلة بذاتها بقدر ما هي ترجمان يقوم على الفعل الحي والأداء التواصلي، وقد قدّم لنا عبد القاهر الجرجاني الفائدة التي تتستّر وراء التراكيب النحوية، ومفاد ذلك أن "النحو الذي يعنى بالإعراب ومشاكله من المسائل اللفظية لا يمكن أن يعد نحوا بل النحو هو الوصف الذي يجاوز رصد

الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى باعتباره المعنى المجموع الوسائط والتي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة"[22].

إن الفكر النحوي القديم الذي جاء به عبد القاهر الجرجاني يعيد الاعتبار للمعنى، فلم يعد محصورا في الجانب الشكلي الذي موضوعه الإعراب بل ينظر في البنية ذاتها، وما يمكن أن تؤديه من وظيفة وأغراض كلامية في الواقع الاستعمالي. وما أثرى الدرس النحوي في الفكر الجرجاني كونه نحوا وظيفيا قائما على الوظيفة التواصلية باعتباره قائما على مبدأ ضرورة الربط بين اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل[23].

8-الوظيفة التداولية للمتكلم في النحو العربي:

لقد أولى الدرس النحوي القديم بأصوله ومناهجه المتكلم بالغ الأهمية حيث شكّلت نظرية العامل في الميدان النحوي صرحا شامخا فسّر لنا ظواهر الإعراب، ولا شك أن العامل –على حد تفكير النحاة القدامى– يعود إلى المتكلم الذي يحدث الإعراب الذي هو أثر معين يحدث في الكلمة على نحو مطرد في وجود كلمة أخرى، فبعض الكلمات يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا حيث يستلزم بعضها وجود الآخر ويعلق بعضها ببعض لأن العلاقة بين أجزاء الجملة علاقة تأثير وتأثر، كما أنه لكل مبتدأ خبر ولكل فعل فاعل، فهذا الاستلزام الضروري القائم بين أجزاء التركيب يفسر لنا جوانب من الإعراب الذي يحدثه العامل.

العامل عند الجرجاني:

يعرف الجرجاني العامل بأنه "هو ما أوجب كون الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما أو ساكنا"[24] ويعرفه الشريف الرضي بقوله: "ما يتقوم به المعنى المقتضى"[25]، فالإعراب مفسر للمعاني التي يريدها المتكلم، وإذا أردنا أن نقيم دراسة توزان بين النحو والتداولية أثناء البحث في العامل والإعراب، فإن العامل في النحو هو المتكلم في التداولية والمخاطِب، هذا عند من يرى أن

المتكلم هو الذي يحدث الإعراب كابن جني الذي يرى أن العوامل اللفظية والمعنوية هي من تحدثه يقول : "أمر الرفع والنصب والجرّ للمتكلم نفسه"[26]، فأثناء حديثه عن مكانة المتعلم في الإعراب أشار إلى دوره في الإفصاح عن المعاني كونه المسؤول عن وضع حركات الإعراب التي تنبئ عن الوظيفة النحوية والدلالية التي هو على دراية بها والمراد إيصالها إلى المتكلم بإحداث التفاعل بينه وبين المخاطب، فالعملية التواصلية تبدأ منه لذا كانت بنية الكلام وخصائص التركيب من اختصاصه دون غيره ويضيف أبو هلال العسكري ما أكده ابن جني بقوله: "المتكلم هو فاعل الكلام"[27]، ذلك أنه لو لم يبتدئ الكلام لما سمي متكلما وأطلق عليه متكلم نظرا لما يحدثه من فعل الكلام، يظهر ذلك أيضا في التفريق بين الكلام والتكليم "فالتكليم تعليق الكلام بالمخاطِب، فهو أخص من الكلام وذلك أنه ليس كل كلام خطابا لا غير"[28].

9-مراعاة المتكلم سياق الحال:

لم يغفل النحاة في دراساتهم المنهجية ما يحيط بالكلام أو الخطاب من ملابسات سياقية تساهم في بلورة المعنى وتبليغ المقصود لدى المتلقي، ودليلنا في ذلك إمام النحاة سيبويه حيث كان يعلل وجوه الإعراب ويستخلص الأحكام بما يرصد للسياق والمقام أهمية بالغة، فلم يُعزَل هذان الموضوعان عن دراسة اللغة، ولعل دراسة السياق محل اهتمام القضايا التداولية لأن تحليل الجمل يخضع للسياق، وكذلك تحليل أفعال الكلام، كما أن عناصر المقام تساعد على فهم عميق للتراكيب اللغوية مع مجموع الشروط الاجتماعية والتاريخية والعوامل غير لسانية التي يتحدد بمقتضاها إنشاء عبارة أو عبارات في زمان ومكان معينين[29].

وما اهتمام سيبويه بالسياق والمقام إلا تأصيل التداولية في التراث العربي القديم حيث يقول سيبويه في باب -ما ينصب على الفعل المستعمل إضماره-: "إنك قد ترى رجلا قد قدم من سفر، فتقول خيرا وما سرّ وخير لنا، وشرّ لعدونا،

وأما النصب فكأنه بناه على قولك: قدمت فقال: قدمت خير مقدم، وإن لم تسمع منه هذا اللفظ"[30]، وعلل سيبويه أيضا قول العرب أهلك والليل بقوله: "وإنما حذفوا الفعل حين ثنوا لكثرته في كلامهم واستغناء فيما ترونه من الحال وبما جرى من الذكر"[31].

إن مراعاة سياق الحال يقوم على افتراض مسبق بين المخاطِب والمخاطَب، ويتضمن معطيات يعرفها كلاهما وإلا لم تتحقق الإفادة والقصد من الخطاب يقول ديكرو: "أما الافتراضات المسبقة، فإن كان لها وظيفة، فهي تمثل الشرط الأساس للتماسك العضوي للخطاب"[32]، فإذا عدنا إلى خطاب سيبويه السابق الذكر نجد أن ملقي الخطاب على علم بأن المخاطَب كان في سفر وقد قدم منه فقال له: خير مقدم، ومتلقي الخطاب قد فهم ما قاله المخاطب وعلم أنه على دراية بسفره.

إن سيبويه أثناء مراعاته سياق الحال والمقام في دراسته للخطاب كان يعمد إلى التأويل والإضمار والحذف حتى يعلل أحكام الإعراب المختلفة من نصب ورفع وجر وجزم يقول في باب –ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إضماره من المصادر في غير الدعاء– من ذلك قولك: حمد لله فإنما ينتصب على إضمار الفعل كأنك قلت: أعجبت عجبا وأكرمت كرامة وأسرّك مسرة، وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من الفعل كما جعلوا في باب الدعاء كقولك حمدا في موضع أحمد[33] ومن ذلك قول الشاعر:

يَشْكُو إِلَيّ جَمَلِي طُولَ السُرَى صَبرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

حيث يرى سيبويه أن النصب في صبر أكثر وأجود لأن السياق سياق أمر وليس إخبار مع العلم أن النصب يدل على غير ما يدل عليه الرفع.

10–القصدية في كلام المخاطِب:

اشترط النحاة القصدية في الكلام الذي يصدر من المخاطِب والقصدية أن ينوي به فائدة يبلغها المخاطَب، فلا يعتد بالكلام الذي يصدر عن الساهي والنائم لعدم توفر شرط الإفادة يقول السيوطي: "إنك إذا قلت قام الناس اقتفى إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيامهم جميعهم، فعلم بهذا أن الإفادة الإخبار بقيامهم جميعا بشرطين: الأول ألا تبتدئه بما تخالفه والثاني ألا تختمه بما يخالفه والثالث أن يكون صادرا عن قصد"[34]، وإذا صوبنا الأنظار وتصفحنا كتب بعض النحاة نجد أن الكلام لابد له من قصد حقه إفادة السامع بما قد يجهله حتى يكون للرسالة قيمة اتصالية تزيل الحجاب عن تشفيرها، يعرف ابن هشام الأنصاري الكلام بأنه: "القول المفيد بالقصد"[35]، والمراد بالقصد هنا أن يدل بالكلام عن معنى يحسن السكوت عليه، فشروط الكلام مرتبطة بالمتكلم لأن ابتدائه الكلام وختمه له وتعليق القصد مرتبط به لا غير، مع العلم أن الإفادة يقصدها المتكلم ويتضمنها الكلام؛ ذلك أن المتكلم هو المفيد في الأصل لا الكلام

11-تداولية المخاطَب في النحو العربي:

تظهر قيمة متلقي الخطاب في الفكر النحوي من خلال جملة شواهد أهمها مفهوم الكلام وأقسامه، حيث قسّم بحسب درجة فهم السامع له، وفي هذا قيمة تداولية يتجلى مظهرها في متلقي الخطاب يقول ابن فارس في باب – مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله–: "أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب"[36]، فوضوح الكلام يقوم على مدى فهم السامع له بناء على الأساليب اللغوية التي يعرفها وحقيقة الكلام مرتبطة بـ "ما سمع وفهم"[37] ومن شواهد ذلك أيضا ما ذكره ابن الأثير في التفسير بعد الإبهام؛ إذ يعمد إلى استعمال الضرب من المبالغة لتفخيم أمر المبهم وإعظامه لأنه هو الذي يطرق السمع أولا فيذهب بالسامع كل مذهب كقوله تعالى: "وقضينا إلى ذلك دابر هؤلاء مقطوع مصبحين"[38]، ففسر ذلك الأمر بدابر هؤلاء مقطوع، فالإبهام أولا

يقع بالسامع في حيرة وتفكير واستعظام لما قرع سمعه وتشوق إلى معرفته والاطلاع على كنهه[39] وهذا أسلوب العربية التي يتعمد فيها المتكلم إلقاء الإبهام على المتلقي ثم لا يلبث أن يغيره، ولا شك أن الغرض من تقديم الخطاب من الابهام فيه إثارة وتشويق ورغبة لدى المخاطب حتى ينتهي به المطاف إلى معرفة المبهم، وهنا تتجلى لنا قيمة السامع وما يحرزه من دور في إزالة الغموض عن الخطاب.

كما أن الكلام لا يعتبر كلاما إلا إذا حقق الوظيفة الدلالية المنوطة بالسامع؛ ذلك أن المخاطَب العنصر الرئيسي في تحقيق الفائدة فقد ورد في شرح ابن عقيل للكلام عند النحاة بأنه "اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ... والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو إن قام زيد"[40]. وهذه العبارة التي نجدها تتردد في كتب النحاة يحسن السكوت عليه أو لم يحسن السكوت عليه تشير إلى ما للمخاطب من دور في العملية الاتصالية لأن السكوت منوط به إذا تحققت الفائدة، وعدمه دليل على أنه بحاجة إلى استزادة تُشْبِعُ حاجته المعرفية.

كما يبرز دور المخاطب التداولي أيضا في بعض الأصول التي يعرفها التركيب العربي من حذف وإضمار وتقديم وتأخير وغير ذلك لأن المخاطب يمكن أن يفهم ما حذف من الخطاب بمعية القرائن اللفظية والمعنوية والتي منها العوامل وبالأخص المحذوفة التي تؤثر في الإعراب دون أن تظهر، ففهم الخطاب يتوقف على تقدير السامع لما استنادا إلى المعنى الذي يقتضيه السياق كما في قول الشاعر:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِلَةٍ تُبِيتُ[41]

قيل في هذا البيت: إن كلمة رجلا حذفت بتقدير أروني المحذوفة[42].

12-الخطاب في النحو العربي:

لقي الخطاب أهمية كبيرة في تداولية النحو العربي، ولعل ذلك تجلى في إيلاء النحاة الأغراض التي تستفاد من الأساليب، وخروج الأساليب من غرض إلى آخر أو من معنى حقيقي إلى معنى مجازي يستفاد من سياق الخطاب، ونود في هذا المقام أن نورد شواهد تدل على ما أسسه النحاة من ذلك كخروج أداة الاستفهام من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على معان أخرى نحو الاستنكار والاستبطاء وغيرها أضف إلى ذلك الدلالات التي فصلها ابن هشام (ال) التعريف حيث جعلها نوعين[43] وكل منها ثلاثة أقسام لها ارتباط بالاستخدام الفعلي للغة لاسيما أقسام (ال) العهدية وهي:

1- (ال) التي تدل على العهد الذهني نحو قوله تعالى: "لقد رضي الله على المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا"[44].

2- (ال) التي تدل على العهد الذكري نحو قوله تعالى: "إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهدا عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا"[45].

3- أن تدل على العهد الحضوري نحو قوله تعالى: "يا أيها المزمل قم اليل إلا قليلا"[46].

ففي القسم الأول يتجلى لنا الاعتداد بواقع استعمال اللغة؛ ذلك أن الشجرة ينبغي أن يكون حضورها في الذهن واردا أثناء الخطاب، ومن أهم المباحث التي اهتمت بتداولية الخطاب في النحو العربي التقديم والتأخير، فغرض النحاة والبلاغيون الأسباب التي تترتب وراء تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم ومن بين تلك الدواعي "أن يتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا إليه"[47] نحو قول الشاعر:

وَالذِي حَارَتِ البَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

ومنه ما يفيد تقديمه تخصيصه بالخبر الفعلي إذا جاء بعد حرف النفي فيحمل دلالة نفي الفعل عنه وإثباته لغيره نحو: "ما أنا قلت هذا، لم أقله مع أنه

مقول"[48]، كما تتقدم بعض المعمولات عليه لأن "ذكرها أهم والعناية بها أتم فيتقدم المفعول على الفاعل إذا كان لغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه"[49].

وللتعبير بالجملة الفعلية دلالة تختلف على دلالة التعبير بالجملة الاسمية مما يجسّد لنا تداولية الخطاب ذلك أن الجملة الفعلية تنقل للسامع خبرا لا يملك عنه أدنى معرفة سابقة، فيكون الخبر بالنسبة إليه أكثر إفادة، ولقد ذكر ابن الأثير مثالا عن ذلك تجلى في قوله تعالى: "وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون"[50]، فقد عبروا بالجملة الفعلية حين حدثوا المؤمنين وبالاسمية مع إخوانهم الكفار لأنهم في مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد وأما الذي خاطبوا به المؤمنين فكان تكلفا وإظهارا للأمن ومداجاة ولأنهم ليس لهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم[51].

وفي الأخير نختم هذا الموضوع المتعلق بتداولية الخطاب في النحو العربي بما أشار إليه سيبويه من تجاذب المعنى والتركيب وما قدّمه من ربط صحة الاستعمال بمطابقة الكلام للواقع حيث قام بتقسيم المعنى إلى خمسة أقسام[52] مستقيم حسن: أتيتك أمس وسآتيك غدا حيث تتطابق فيه البنية التركيبية مع الدلالية ومحال: أتيتك غدا وسآتيك أمس وما جعله محالا نقض أوله بآخره حيث إن صيغة الفعل تفيد الماضي والظرف معلق بالمستقبل، والمستقيم الكذب الذي يستقيم تركيبه وتستحيل دلالته والمستقيم الكذب نحو قولك: قد زيدا رأيت.

الخاتمة:

لقد خلصت هذه الأوراق البحثية إلى نتائج يمكن حصرها في نقاط أهمها:

- التداولية اتجاه لساني تفرع من ثنائية سوسير اللغة والكلام، أفكار لسانية ظهرت لتتجاوز مادية الفعل إلى ما يمكن أن يخلق تفاعلا وتواصلا بين اللغة ومستعمليها حيث تعتبر النص خطابا تواصليا يسعى ليتحرر من قيود نظامه وبنيته التركيبية.
- لم تعرف نشأة التداولية استقرارا لتعدد مناهجها وتنوع مصادرها مما أثرى مدونة تعريفاتها.
- تعد لسانيات الكلام المنطلق الذي انبعث منه اللسانيات التداولية؛ ذلك أنها تركز على الجانب التواصلي والوظيفي للنص على عكس اللسانيات اللغوية التي تنحصر في قيود النظام اللغوي.
- لا يمكن أن نغفل جهود النحاة القدامى في التأصيل للتداولية حيث إن دراساتهم لم تنحصر في البنية اللغوية فحسب بل ركزت بقدر كبير على طرائق الاستعمال اللغوي، تجلى ذلك في عرض النحاة مسائل تتعلق بالمتكلم مما يجسّد دوره في البنية ذاتها وما يحدثه من تفاعل يظهر في حركات الإعراب، ولعل كونه محدث حركة الإعراب يجعل منه الحامل للمعنى والأدرى بالأغراض المراد إيصالها إلى المتلقي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1990.
2. ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، 1998.
3. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1963.
4. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: أحمد فارس صاحب الجوانب، دار صادر، بيروت، ط1، 1882.
5. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1991.

6. أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط4، 1997.
7. أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1989.
8. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربي في اللسانيات الوظيفية من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1، 1989.
9. البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، 1916.
10. جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة، وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987.
11. جورج مونان، التداولية، ترجمة قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الرباط، المغرب، ط1، 2010.
12. حازم القرطاجني، منهج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1986.
13. خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009.
14. رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، دراسة حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، دار الثقافة والنشر، ط1، 1992.
15. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، 1971.
16. سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
17. شاهر حسن، السيمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2001.
18. عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1988.
19. فان ديك، علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق: محمد سعيد البحري، القاهرة، ط1، 2001.

20. فرانسوا أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، 1986.
21. فولقانج، مدخل إلى لغة النص، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط، 2004.
22. القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم الخفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط5، 1980.
23. محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث العربي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.
24. محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطلائع، القاهرة، 2004.
25. ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، إضاءة لأكثر من خمسين مصطلحا نقديا معاصرا، المركز الثقافي المعاصر، ط2، 2002.
26. *AsWald Ducrot,dire et ne pas dire 3ème édition paris.*
27. *Dominique Maingueneau, L'analyse du discours, Introduction aux lectures de l'archive hachette, Paris, France, 1991.*
28. *Dominique Maingueneau, Pragmatique pour le discour lettéraire collection lettre, Sup dunod, Paris, 1970.*
29. *Gille Sionffi et dan van baemidonck : 100 fiche pour comprendre la linguistique, breal rosny, novembre, 1999.*
30. *Jean Dubois et autre dictionnaire de l'linguistique Larousse, Paris, France.*

---

[1] ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، إضاءة لأكثر من خمسين مصطلحا نقديا معاصرا، المركز الثقافي المعاصر، ط2، 2002، ص100.

[2] ينظر: فولقانج، مدخل إلى لغة النص، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص15.

[3] المصدر السابق، ص15-16.

[4] *Dominique Maingueneau, Pragmatique pour le discour lettéraire collection lettre, Sup dunod, Paris, 1970, P10.*

[5] ينظر: محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث العربي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص10-11.

6 Dominique Maingueneau, L'analyse du discours, Introduction aux lectures de l'archive hachette, Paris, France, 1991, P17.

[7]ينظر: محمود نخلة، آفاق جديدة في البحث العربي المعاصر، ص10.

[8]البراغماتية مصطلح موحد في المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية يختص بدراسة المعنى كما يوصله المتكلم ويفسره المستمع مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة،كما أن التداولية هي دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم، ينظر: جورج مونان، التداولية، ترجمة قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الرباط، المغرب، ط1، 2010، ص19.

[10]خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009، ص67.

[11]فرانسوا أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، 1986، ص80، وينظر: شاهر حسن، السيمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2001.

[12]ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربي في اللسانيات الوظيفية من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1، 1989، ص17.

[13]ينظر: فرونسوا أرمينكو، المقاربة التداولية، ص80.

[14]ينظر: فان ديك، علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق: محمد سعيد البحري، القاهرة، ط1، 2001، ص14.

[15]ينظر: فرونسوا أرمينكو، المقاربة التداولية، ص07.

[16]سورة البقرة، الآية 233.

[17]ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، 1971، ج2، ص320.

[18]سورة البقرة، الآية 233.

[19]الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص289.

[20] *Gille Sionffi et dan van baemidonck : 100 fiche pour comprendre la linguistique, breal rosny, novembre, 1999, P51.*

[21]حازم القرطاجني، منهج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1986، ص344.

[22]أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1989، ص87-88.

[23]المصدر السابق، ص88.

[24]عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1988، ص26.

[25]رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، دراسة حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، دار الثقافة والنشر، ط1، 1992، ص64.

[26]ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، 1998، ج1، ص111.

[27]أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط4، 1997، ص27.

[28]المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[29] Jean Dubois et autre dictionnaire de l'linguistique Larousse, Paris, France, P120.

[30]سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص270.

[31]المصدر السابق، ج1، ص274.

[32] AsWald Ducrot,dire et ne pas dire 3ème édition paris, p90.

[33]سيبويه، الكتاب، ج1، ص320، والبيت من شواهد ابن منظور في لسان العرب، تحقيق: أحمد فارس صاحب الجوانب، دار صادر، بيروت، ط1، 1882، ج14، ص440.

[34]جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة، وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987، ج1، ص38.

[35] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1991، ج1، ص61.

[36]ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1963، ص74.

[37]المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[38]سورة الحجر، الآية 66.

[39]ينظر: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1990، ج2، ص24.

[40]محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطلائع، القاهرة، 2004، ج1، ص18.

[41]البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، 1916، ج1 ، ص 191

[42]سيبويه، الكتاب، ج2، ص30.

[43]ينظر: مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ج1، ص67.

[44]سورة الفتح، الآية 18.

[45]سورة المزمل، الآية 15-16.

[46]سورة المزمل، الآية 1-2.

[47]القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم الخفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط5، 1980، ص135.

[48]المصدر السابق، ص137.

[49]المصدر السابق، ص207.

[50]سورة البقرة، الآية 14.

[51]ينظر: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج2، ص51.

[52]سيبويه، الكتاب، ج1، ص21.